



بحثاً عن شرعية بديلة في العراق

شبللي ملاط *

يمثل المؤتمر الوطني العراقي نقلة نوعية في تاريخ العراق المعاصر. فاجتماع فيينا، وبعده اجتماع صلاح الدين، شكلاً منطلقاً جديداً في التعامل مع مستقبل العراق، قوامه رفض أخراج أو تهيش أي فرد من جماعة من الحقل السياسي العراقي، اللهم ما عدا اغتصاب الاجرام العظيم المتمثلين بصادم حسين وورعه، فعند ثورة العشرين والثغاف أبناء العراق لفترة وجيزة ضد الاستعمار، لم تشهد النضال السياسي العراقية -خلطة عمل كالتي يقدمها المؤتمر الوطني العراقي- للمؤتمر ميزة بالمقارنة مع ثورة العشرين، هي انضواء العالم العربي والاشوري والتركماني تحت لواء العيش السياسي المشترك والحضاري الذي يصبو اليه المؤتمر الوطني ويمثله.

وهذه الخاصة الفريدة للمؤتمر - كونه جامع شمل سياسي لاسابق له لا في العراق ولا في أي بلد عربي آخر - ان تمتلح المنطلق، فإنها تعني ان الطريق ليس شائلاً بحجم المعاضل الداخلية والدولية المترامية في العراق.

وإذا كان لا بد من السير على الدرب، فإن اتفاق المرجحة احوال المؤتمر بعراق يشترك فيه جميع أبنائه في وثام سياسي ديموقراطي واتحادي تطلب يقظة مستمرة وتحسيناً يومياً يقرضان على المؤتمر ان يتعاطى مع مستجدات التاريخ الحضنية بعد النظر الملي في نقاط ناضيف ونقاط القوة ليعالج الضعف وتضاف القوة على طريق المرحى.

والسؤال الاساسي في البحث عن مؤتمر أكثر فعالية هو في نمط الشرعية التي يستمد منها المؤتمر كيانه. وللعراق في هذا ميزة لا مثيل لها في العالم، ان المؤتمر لا يمكنه ايجاد مسالته في اقتفاء سبل حركات التحرر الوطني التي راجت في العقود الثلاثة الأخيرة في الشرق الاوسط والبلاد التي اغتصبها الاستعمار. فحركة التحرير الوطني تتفاعل ضد طاغية اجنبي ومؤسست استعمارية يسول للمنتطق ان يحددها وللعمل السياسي والعسكري ان يبال منها. وحركة التحرير الوطني لا تحتاج ان تبحث طويلاً عن شرعية لها، ان انها تمثل أبناء البلد ضد الاجنبي، وشرعيتها ثابتة بتجربوت الاجنبي في الحكم. لكننا في العراق لسنا من هذا القديس، بل ان حجم اهراب الدولة وقسوتها اجبر العراقي المعارض على الانتكاح على الاجنبي - القريب منه والبعيد - ضد طاغية ليس بالاجنبي، ولذلك فإن البحث عن الشرعية لن ياتي بالوضع السبيح الجلي الذي تجد فيه حركة التحرير الوطني مقراً سهلاً لتعاملها مع السلطة المركزية الاجنبية حتى انزالتها. على الشرعية البديلة في العراق ان تستقر على تعامل وتمثيل من الضروري تحديدها بمرآة المعاكسة لاساليب تعامل وتمثيل الحكم المركزي الطاغية. ولذلك فإن الديموقراطية هي سلاح المعارضة الاساسي لرفض رؤيا مختلفة لسياسة الحكم في العراق. ومن هنا تتضح صعوبة عمل المعارضة بالمقارنة مع عمارية الاستعمار، لان التفاصيل على الأرض هي التي تتحكم شرعية المؤتمر ضد الشرعية الصدامية. فإذا

كانت تفاصيل تعاطي المؤتمر اليومي استبدادية، زالت شرعيته بعدم اثباتها انها مختلفة جديراً عن الاساليب الصدامية.

فالتفاصيل اساسية، وتعرض منها اليوم قضيتين في صلب الحدث عن الشرعية البديلة.

● القضية الأولى هي في تمثيل المؤتمر للشعب العراقي: فقد كان سهلاً على المؤتمر بقاعده الواسعة ومؤسسته، اضافة الى وجوده على الأرض العراقية في الشمال الكروي، ان يعلن نفسه حكومة بديلة، مطالباً بالاعتراف به على النطاق الدولي كحكومة من حقها ان تأخذ بزمام الامور الدبلوماسية في العالم اجمع. والسياسية وتحل محل السفارات الصدامية الخالية والمنبوذة في العالم اجمع. وسبب رفض المؤتمر تنصيب نفسه في هذا المقام مرتبط بنظرة خاصة الى الشرعية. ان شرعية المؤتمر متصلة بنظرة الى الحكم، قوامها الديموقراطية. واحد اسس الديموقراطية البديهي هو الانتخابات الحرة الشاملة. فعلى رغم انفاق مؤسسات المؤتمر عن طريق انتخابات داخلية لا باس بها، فإن شرعية حكومة العراق لا يمكن الا ان تنتج من انتخابات وطنية شاملة هي الا مستعزدة بسبب وجود صدام حسين في السلطة. وحتى ازالة هذا الكابوس وانشاء مثل هذه الانتخابات على أرض الوطن الحرة - وللعراق سابقة يدعها الافتخار به في اداء شرعية الكروي الفريضة الانتخابية في ايار (يونيو) ٩٢ -، فحسبي اليوم الانتخابي الوطني في العراق، استحقى شرعية المؤتمر الوطني العراقي ناقصة. ولذلك يجب على قادة المؤتمر ان يبقوا يفتظين وممسكين عن اعلان حكومة على رغم الرضا الوطني والدولي الذي يتعدى الشرعية التي تتبرج بها الحكومة العراقية باشواط. فيتعزز الانتخابات الوطنية كيف يمكن ان يزيد المؤتمر شرعيته رسوخاً؛

كما هو معلوم، فإن المجلس الرئاسي في المؤتمر مؤلف من قادة ثلاثة: سعيدو بارزاني عن الاكراد، ومحمد بحر العلوم عن الشيعة، وحسن النقيب عن السنة. ومن عاش أيام فيينا وصلاح الدين يعرف الصعوبة التي راقت اقرار مثل هذا النظام، الذي يظهر كانه يكرس شيئاً من الطائفية وشيئاً من العنصرية. وإذا كان لا بد في العراق - بسبب قسوة الماضي وطائفية وصادم حسين وعنصريته - ان تعطى لهذه الحقيقة العنصرية والطائفية مداها، فقد يجدر البحث اليوم في تعميق شرعية المؤتمر عن طريق توسيع المجلس الرئاسي بشكل يتلأم مع المجتمع السياسي العراقي على النحو التالي:

من درس تاريخ عراق القرن العشرين قد ينتهي الى ان الوام في العراق لا يمكنه ان يتم بتجاهل أي من العناصر السنة التي تشكل القاعدة الثابتة للمجتمع منذ ١٩٢٠، وهذه العناصر الاساسية يمكن تعدادها نوعياً بالعالم الكروي المتمثل في شمال وشمال غرب العراق (البارزانية الكرمنية) والعالم الكروي المتمثل في شمال وشمال شرق العراق (البارزانية السورانية)، والعالم السنني المتمثل بالعسكر، والعالم السنني المتمثل بالليبرانية، والعالم الشيعي المتمثل بالمرجعية في النجف، والعالم الشيعي المتمثل بالليبرالية. هذه العناصر السنة هي لولب تاريخ القرن العشرين في العراق، اذا غاب أحدها اختل توازن الجلال باسره، وإذا

اتحدت ثبت العراق فاستكان فتحضر.

وإذا صدق هذا فلا باس بان يعاد النظر في تشكيلة المجلس الرئاسي بحيث يتسع لقادة ستة يمثل كل منهم هذه الحقيقة الوطنية السياسية أو الجغرافية. وإذا كان انضمام جلال طالباني واضحاً لتوسيع قوة المؤتمر على الساحة الكردية، خصوصاً بعد الممارك التي اندلعت فيها، فقد يتضح أيضاً ان العنصر العربي الليبرالي لا يزال مفقوداً على قمة الهرم في المؤتمر الوطني العراقي. وقد لا يحسن ان تشكل المرجعية القطب الوحيد في العالم الشيعي، لانه مرتكز أيضاً على طاقات وقطاعات لا تنحصر بالنجف.

ويجدر الملاحظة هنا ان مثل هذا التوسيع لا يأخذ في الاعتبار الاعداد السكانية، ولا باس بذلك لان التاريخ العراقي قلما أبه بالاعداد ولاننا نعيد ونكرر ان شرعية المؤتمر الوطني لا تكتمل الا باصالة البلاد الى اليوم الانتخابي، حيث المبدأ هو ان كل فرد يتمتع بصوت انتخابي حر.

هذه هي، اذاً، الاطروحة الأولى المستمدة من مستجدات توسيع شرعية المؤتمر الوطني العراقي، والاطروحة الثانية متعلقة بالاسلوب، وهنا بطول حديث نتخصره بيايين:

- الباب الأول يتمثل بتفعيل سلطة المجلس الرئاسي بحيث يكون مسؤولاً عن جميع القضايا المتعلقة: عن المؤتمر السياسي والعسكري والمالي كونه المرجح الاخير في هذه القضايا. ويبقى ضرورياً للمجلس التنفيذي والهيئة الدستورية ان يتابعها اعمالها التنفيذية (بالنسبة الى المجلس التنفيذي) والقضائية - الدستورية (بالنسبة الى الهيئة)، الا ان ظهور المجلس الرئاسي في ثوبه الجديد كتمثل ليس للشعب العراقي بل لتاريخ العراق المعاصر سيجتسم عليه دوراً فريداً في دفع العمل العراقي المعارض الى الامام، هذا يعني ان المجلس الرئاسي سيتولى بفاعلية اكره مهمته الاساسية في تمثيل النظام المستبد بمؤسسات حضارية، وأول انجاز في هذا المجال يكمن في توحيد الالة العسكرية وتوحيد التمثيل العراقي المعارض في الخارج.

لا يخفى على أحد ان جيش الاكراد العراقيين مختلف عن جيش المؤتمر الوطني. هذه الظاهرة لا يمكن ان تدوم، ومن الضروري ان تلتحم الفصائل المسلحة الكردية ليس فقط في ما بينها لتدارك الممارك كالتى حصلت أخيراً، بل في بوتقة عراقية واحدة تمثل في يومنا هذا ما ستؤول اليه المؤسسة العسكرية العراقية في المستقبل.

والتمثيل العراقي الموحد في الخارج أيضاً ضروري، لان المؤتمر الوطني العراقي لا يتحمل، اذا اراد ان يكون جاداً في رسالته البديلة من النظام الحالي، ان يكون في واشنطن ممثل لحزب الانحسار، وأخسر للحزب الديموقراطي، وثالث للشيعية ورابع وخامس للتركماني والليبراليين الخ...

والأمر لا يتعدى الخطأ بما سبب المعارضة العراقية عنصراً محورياً في رسالتها البديلة، عسى ان تتبلور الجهود قريباً عن لجنة مستقلة لتقصي حقائق الفتنة ومسؤولياتها في ربوع العراق الكروي.

طريق التعامل المعارض العراقي على الاسس التي اقرت في فيينا وصلاح الدين، بحيث تعني الفيدرالية - أو ما افضل تسميته بالاتحادية - تقاسم المهام الدولية باعطاء كل من المركز والولاية مدى من الفاعلية.

البرلمان الكروي في العراق مفخرة الديموقراطية ويجدر تفعيله، لكن مهمة المعارضة الاساسية هي تفعيل الصوت الكروي في بغداد بحيث يصبح الكروي مساوياً للعربي في المشاركة السياسية الفعالة على مستوى الوطن، هكذا يستفاد من حرية الصحافة في العراق الكروي بحيث يتم توسيعها في المناطق، وليس المؤتمر بحاجة للوصول الى بغداد لكي يبدأ بالمراسل وتكون البداية، في اطروحتنا هذه، التوحيد الفعال في العسكر والديبلوماسية، وفي الجزئية الموحدة التي يحتاجان اليها.

- اما الباب الثاني المتعلق بالاسلوب فهو متصل بتجربة الحرية في المناطق التي تحررت من البطش الصدامي.

لا يخفى على احد كم كان صعباً على اصداق الشعب العراقي في العالم وعلى المعارضة باسرها مشاهدة الفتنة في الشمال منذ شهر كانون الثاني (يناير) الماضي، ولا يخفى كم كان الطاغية في بغداد فرحاً بها، وتم استنفاذ منها بدمية ريثماً على الفار ليؤجج سبير الموت البريء.

ولقد لعب المؤتمر الوطني العراقي في اخماد الفتنة دوراً سيذكره التاريخ، الا ان السؤال الملح اليوم هو في معالجة المشاكل بحيث تظهر مسؤولية اندلاع الممارك واستمرارها وتجاوزاتها الشبعة.

وإذا كان العراقيون جادين في رسالتهم الديموقراطية، فعليهم ان يعالجوا هذه الشؤان بأسلوب ديموقراطي يميزهم عن نهج صدام حسين في الحكم على مدى ربع قرن.

وفي هذا المجال اتخذ اقطاب قانونيون وبرلمانيون في العراق الكروي مبادرة تؤول الى اشاء لجنة مستقلة لتقصي الحقائق يكون دورها البحث عن أسباب الفتنة وتبعاتها، والحؤول دون تجديدها. ويجدر القول انه لا يزال مؤسفاً عدم وجود مثل هذه اللجنة عندما قتل ستون جندياً عراقياً اعزل في السنة الأولى من الشمال الكروي المتحسر. فهذا خطا في اداء الاساسي للديموقراطية، وهو تفتيت للمسؤولية عن الجرم، كانت القيادة الكردية اذاك مستعدة لان تقدمه الى العالم وحالت الصعوبات المادية دون حدوثه.

وحتى لا يتجدد الخطأ بما سبب المعارضة العراقية عنصراً محورياً في رسالتها البديلة، عسى ان تتبلور الجهود قريباً عن لجنة مستقلة لتقصي حقائق الفتنة ومسؤولياتها في ربوع العراق الكروي.

ففي توسيع تشكيل المجلس الرئاسي ليعبر عن عراق القرن العشرين، وتفعيل الاسباب الديموقراطية عن طريق توحيد الجيش والتمثيل الخارجي، وعن طريق تفعيل لجنة قانونية مستقلة لتشتيت مسؤولية التجاوزات الأخيرة في العراق المحرر، بهذا كله يكون العراقيون اكثر استعداداً ليوم سقوط الطاغية.

* مدير مركز الفقه الاسلامي وقوانين الشرق الاوسط في جامعة لندن.